مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة
Journal of International Economy and Globalization

أثر العقوبات الغربية على الاقتصاد الروسي في ظل الغزو الروسي لأوكرانيا 2022 مع الإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري

The Impact of Western Sanctions on the Russian Economy in light of the Russian Invasion of Ukraine 2022 -With Reference to the State of the Algerian Economy

د. سفيان خلوفي♦، جامعة العربي التبسي، تبسة، (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2023/01/13	تاريخ القبول: 2023/02/09	تاريخ النشر: 2023/07/01

الملخص	الكلمات المفتاحية
جاءت هذه الدراسة حول الغزو الروسي لأوكرانيا للبحث في الآثار الاقتصادي للعقوبات الغربية على الاقتصاد الروسي خلال الفترة من 24 فيفري إلى منتصف شهر مارس من سنة 2022. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استقراء عدد من البيانات والتقارير الصادرة عن جهات رسمية. أظهرت نتائج الدراسة، أنّه وبالرغم من حجم التضييق المفروضة على الاقتصاد الروسي، إلا أنّه استطاع الصمود خلال هذه الفترة، وهذا نتيجة ما عرفه الاقتصاد الروسي من تطور، وكذا ابتعاده عن التبعية للدول الغربية مؤخرًا، من خلال وضع البدائل الكفيلة بتحقيق الإدارة الجيدة لاقتصادها. وقد اقترحت الدراسة في الأخير أنّه على الحكومة الجزائرية حاليًا أنّ تحافظ على علاقتها مع جميع الأطراف، وأنّ تسعى مستقبلًا لتخفيف من تبعيتها المفرطة، وأنّ تعمل على تنويع اقتصادها.	عقوبات؛ اقتصاد؛ روسيا؛ أوكرانيا؛ الجزائر.

Abstract	Keywords
This early study on the Russian invasion of Ukraine came to search for the economic effects of Western sanctions on the Russian economy during the period from February 24 to mid-March 2022. By extrapolating a number of reports issued by official authorities. We concluded that despite the restrictions on the Russian economy, it was able to withstand, and this is a result of the development of the Russian economy and its distance from dependence on Western countries recently, by developing alternatives that ensure good management of its economy. Finally, the study suggested that the Algerian government should currently maintain its relationship with all parties, and seek in the future to reduce its excessive dependence on countries, and work to diversify its economy.	Sanctions; Economy; Russia; Ukraine; Algeria.

JEL Classification Codes : F50 ; N40 ; P48 .

♦ **المؤلف المرسل**: سفيان خلوفي، **الإيميل**: sofyane.kheloufi@univ-tebessa.dz

1. مقدمة:

بدأت أحدث هذا الصراع الذي تحول يوم **24** فيفري **2022** إلى غزو عسكري لروسيا على جارتها الغربية أوكرانيا إلى نهاية سنة **2021**، حين بدأت روسيا في حشد قواتها العسكرية على الحدود مع أوكرانيا، وهذا كان بطبيعة الحال بعد فشل المفوضات بين الطرفين سابقًا. لكن، ما يهم الآن وبعد هذا الغزو العسكري واندلا ع حربًا بين روسيا وأوكرانيا هو محاولة إيجاد حل سريع يرضي الطرفين ويحصر امتدادات أثار الحرب، والتي بدأت تتفاقم مع مرور الوقت.

وهو، ما تسعي إليه الكثير من الدول، فبينما بدأت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي في فرض عقوبات على روسيا للضغط عليها للتراجع في قرار غزوها العسكري لأوكرانيا، بدأت بعض دول الشرق وعلى رأسها الصين وكوريا الشمالية في إظهار دعمها المباشر وغير المباشر لروسيا. ليتحول الغزو إلى صراع أقطاب.

1.1 إشكالية الدراسة: إن العلاقات بين الدول والأقاليم قائمة على المصالح المشتركة والتوجهات المتقاربة، وأي تعارض بين المصالح والتوجهات بين الدولية سينتهي إما بقطع العلاقات أو صراع يمتد لسنوات وقد يتحول إلى حروب، ومع تطور مفهوم الحروب وتعقده أصبح الأمر يهدد الأمن العالمي وليس الأمن القومي لأطراف الصراع فقط، ولاسيما إذا كانت الأطراف المتصارعة تملك قوى عسكرية متطورة وترسانة من الأسلحة النووية. وهذا، ما جعل من الغزو الروسي لأوكرانيا في **24** فيفري **2022** تهديدًا حقيقًا للأمن العالمي. وجب علينا اليوم أدركه وتحمل المسؤولية في مواجهة أي تهديدًا أخر مماثل، وهذا بالحفاظ على العلاقات قدر المستطاع، واكتساب قدرة على التفاوض وفرض التوجهات على المستوى الدولي، بعيدًا عن المساومة في الأمن القومي. ولعل، من أهم الامور التي يجب أن ننتبه لها اليوم هو مدى تأثير العقوبات والضغوط الدولية على القدرة التفاوض وتحصيل المصالح وفرض التوجهات للدول، كجزء من حتمية حرب عالمية قائمة بشكل مستمر وجب أنّ نتعايش معها. ومن خلال ما سبق تتبلور معالم إشكالية الدراسة، والتي يمكن صياغتها في السؤال المحوري التالي: **ما أثر العقوبات الغربية المفروضة على الاقتصاد الروسي في ظل الغزو الروسي لأوكرانيا– فيفري2022؟** وللإجابة على التساؤل الرئيسي وبغيت تبسيطه تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

– كيف هي العلاقات الروسية الأوكرانية؟ وماهي الخلفيات وراء الغزو الروسي لأوكرانيا؟

– ماهي العقوبات المفروضة من قبل دول الغرب وحلفائهم على روسيا على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا خلال فترة الدراسة؟

– كيف أثرت العقوبات المفروضة من دول الغرب على المعاملات المالية والبنكية لروسيا على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا خلال فترة الدراسة؟

– هل أثرت العقوبات المفروضة من دول الغرب على قيمة العملة الروسية على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا خلال فترة الدراسة؟

– ما هو أثر العقوبات المفروضة من دول الغرب على تكاليف شركات النقل الروسية على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا خلال فترة الدراسة؟

– كيف أثرت العقوبات المفروضة من دول الغرب على أسعار الطاقة والغاز والمعادن الروسية على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا خلال فترة الدراسة؟

– هل أثرت العقوبات المفروضة من دول الغرب على معدل التضخم في الأسواق الروسية على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا خلال فترة الدراسة؟

– هل يمكن أنّ تؤثر هذه العقوبات المفروضة على روسيا على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا في فيفري **2022** على الاقتصاد الجزائري أيضًا؟

2.1 فرضيات الدراسة: في ضوء موضوع الدراسة واستجابة لمتطلبات تحقيق أهدافها يمكن صياغة الفرضيات التالية:

– **الفرضية الأولى:** العقوبات المفروضة من دول الغرب حصرت المعاملات المالية والبنكية الدولية لروسيا على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا خلال فترة الدراسة؛

– **الفرضية الثانية:** العقوبات المفروضة من دول الغرب أدت إلى خفض قيمة العملة الروسية على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا خلال فترة الدراسة؛

– **الفرضية الثالثة:** العقوبات المفروضة من دول الغرب رفعت تكاليف شركات النقل الروسية باختلافها على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا خلال فترة الدراسة؛

– **الفرضية الرابعة:** العقوبات المفروضة من دول الغرب خفضت أسعار الطاقة والغاز والمعادن الروسية على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا خلال فترة الدراسة؛

– **الفرضية الخامسة:** العقوبات المفروضة من دول الغرب رفعت معدل التضخم في الأسواق الروسية على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا خلال فترة الدراسة؛

– **الفرضية السادسة:** في حال استمرار العقوبات المفروضة على روسيا مع استمرار الغزو الروسي لأوكرانيا من المتوقع أنّ تؤثر هذه العقوبات بالسلب على الاقتصاد الجزائري نظرًا لطبيعة العلاقات بين البلدين؛

1.3 أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على أبرز حدث يعيشه العالم مع مطلع سنة **2022**، والمتمثل في الغزو الروسي لأوكرانيا، وما خلفه هذا الحدث الجيو سياسي من ذعر على مستوى الاقاليم الروسية والأوربية إن لم نقل على مستوى عالمي، نتيجة التخوف من نشوب حرب عالمية ثالثة، على خلفية تضارب المصالح في المنطقة بين قوي اقتصادية وسياسية وعسكرية بارزة. حيث، وجب اليوم وفي ظل الترابط والتشابك العالمي بين الدول على مختلف الأصعدة، أنّ نكون أكثر دراية بهذه الأحداث حفاظًا على مصالحنا مع هذه الأطراف من جهة. وحتى استغلال بعض الفرص التي تسمح بتعزيز مكانتنا الاقتصادية وفرض توجهاتنا السياسية من جهة ثانية، وهذا بعيدًا عن أي مساومة في مقومات ومبادئ وطنية وأمن اجتماعي وقومي.

4.1 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على العلاقات والخلفيات وراء الغزو الروسي لأوكرانيا في فيفري **2022**؛
- الوقوف عند العقوبات المفروضة من قبل دول الغرب على روسيا على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا خلال فترة الدراسة؛
- محاولة التعرف على أثر العقوبات المفروضة من دول الغرب على المعاملات المالية والبنكية لروسيا على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا خلال فترة الدراسة؛
- التعرف على أثر العقوبات المفروضة من دول الغرب على قيمة العملة الروسية على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا خلال فترة الدراسة؛
- محاولة التعرف على أثر العقوبات المفروضة من دول الغرب على تكاليف شركات النقل الروسية على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا خلال فترة الدراسة؛
- الوقوف عند أثر العقوبات المفروضة من دول الغرب على أسعار الطاقة والغاز والمعادن الروسية على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا خلال فترة الدراسة؛
- محاولة معرفة أثر العقوبات المفروضة من دول الغرب على معدل التضخم في الأسواق الروسية على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا خلال فترة الدراسة؛
- إمكانية التوصل إلى بعض النتائج والاقتراحات التي من شأنها معرفة وحصر تداعيات أثار العقوبات المفروضة على روسيا على اقتصادنا الوطني في حال استمرار الغزو الروسي لأوكرانيا أو حدوث تصعيد؛

2. الإطار التمهيدي للدراسة (قراءة في خلفيات الغزو الروسي لأوكرانيا):

تناولت هذه الدراسة في جنبها النظري قراءة عامة ومختصرًا حول واقع الاقتصاد الروسي والعلاقات الروسية الأوكرانية، بالإضافة إلى محاولة التعريف على الأسباب الحقيقة وراء غزو روسيا لأوكرانيا في **24** فيفري **2022**:

1.2 مؤشرات عامة حول الاقتصاد الروسي:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في سنة **1991**، نفذت الحكومة الروسية سلسلة من الإصلاحات الجذرية المصممة لتحويل الاقتصاد من اقتصاد قائم على التخطيط المركزي إلى آخر قائم على المبادئ الرأسمالية. حيث، تضمنت المكونات الرئيسية للإصلاحات إنشاء مشاريع صناعية وتجارية مملوكة للقطاع الخاص (باستخدام الاستثمار الأجنبي والروسي) وخصخصة الشركات المملوكة للدولة. ولتشجيع الخصخصة أصدرت الحكومة قسائم للمواطنين الروس، ومكنتهم من شراء أسهم في الشركات التابعة للدولة، على الرغم من أنّ هذه القسائم في الممارسة العملية كانت تُباع في كثير من الأحيان نقدًا وتجمعها رواد الأعمال. كما تم إنشاء نظام البورصة والسلع. هذا، وتبرز قوة الاقتصاد الروسي الحالي في الأنشطة الاقتصادية التالية **(britannica, 2022):**

– **الزراعة والغابات وصيد الأسماك**: تساهم الزراعة وحدها بما يزيد قليلاً عن **5%** من الناتج المحلي الإجمالي لروسيا، على الرغم من أنّ القطاع يوظف حوالي ثُمن إجمالي القوى العاملة. والمنتج الرئيسي للزراعة الروسية هو الحبوب: كالقمح، الشعير والجاودار والشوفان، الذرة. بالإضافة إلى عباد الشمس، وبنجر السكر، والكتان، والبطاطا والخضروات الأخرى. كما، تحتوي روسيا على أكبر محميات غابات في العالم، وتعتبر صناعات الأخشاب ولب الورق والورق والنجارة ذات أهمية خاصة. فأكثر من خمسي مساحة روسيا غابات، ولديها أكثر من خُمس إجمالي الغابات في العالم – وهي مساحة تقارب مساحة الولايات المتحدة القارية. وتوظف صناعة الغابات حوالي مليون شخص. حيث، تساهم الأخشاب بأنواعها واللب والورق والكرتون والأخشاب المستديرة في دخل الصادرات الروسية. هذا، وتلعب صناعة صيد الأسماك دورًا مهمًا في الاقتصاد الروسي أيضًا، من خلال الوصول إلى الموارد الكبيرة لكل من المحيطين الأطلسي والمحيط الهادئ. وتنافس صناعة صيد الأسماك الروسية حجم المنتجين الرئيسيين الآخرين في العالم (اليابان والولايات المتحدة والصين). وتنتج روسيا حوالي ثلث إجمالي الأسماك المعلبة ونحو ربع إجمالي الأسماك الطازجة والمجمدة في العالم، وتدر هذه المنتجات دخلاً معتبر من الصادرات لروسيا في كل سنة.

– **الموارد الطاقوية والمعادن**: لروسيا وزنٌ كبير في سوق الطاقة والمعادن العالمي، فهي تساهم بربع صادرات الغاز الطبيعي، و**18%** من سوق الفحم، و**14%** من سوق البلاتين، و**11%** من صادرات النفط الخام. وتمتلك روسيا موارد طاقة هائلة، ورواسب كبيرة للعديد من المعادن المختلفة. حيث، توجد معظم إن لم يكن كل المواد الخام التي تتطلبها الصناعة الحديثة داخل حدودها. خاصتنًا احتياطاتها من الفحم الواسعة النطاق. وتقع أكبر الحقول في أحواض **Tunguska** و**Lena** النائية في شرق سيبيريا والشرق الأقصى، لكن هذه الحقول غير مستغلة إلى حد كبير، ويأتي الجزء الأكبر من الإنتاج من الحقول الجنوبية على طول خط السكك الحديدية العابر لسيبيريا. ويتم إنتاج حوالي ثلاثة أرباع الفحم الروسي في سيبيريا، وحوالي الخمسين من حوض كوزنتسك وحده، والباقي من أحواض كانسك، أتشينسك، وتشيريمخوفو، وجنوب ياقوت وغيرها.

– **الصناعة**: توفر الصناعة في روسيا معظم احتياجات البلاد، وتتجسد صناعتها في بناء الآلات والمعدات العسكرية، الصناعات الكيميائية والأسلحة. بالإضافة إلى بعض الصناعات الخفيفة.

–**التجارة**: التجارة الخارجية مهمة للغاية للاقتصاد الروسي. تتمتع روسيا عمومًا بفائض تجاري صحي منذ تفكك الاتحاد السوفيتي. حيث، تشمل الصادرات الأولية النفط والمعادن والآلات والمواد الكيميائية ومنتجات الغابات. وتشمل الواردات الرئيسية الآلات والأغذية. ومن بين الشركاء التجاريين الرئيسيين لروسيا ألمانيا والولايات المتحدة وبيلاروسيا وأوكرانيا والصين.

– **السياحة والأسفار**: يمثل قطاع السفر والسياحة عدة ملايين من الوظائف في روسيا. ويسافر حوالي **20** مليون زائر أجنبي إلى روسيا كل سنة، على الرغم من أنّ العديد من هؤلاء الزوار هم عمال موسمين من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة على وجه الخصوص (لأنها بدون قيود).

– النقل والمواصلات: إن المساحة الكبير لروسيا والمسافات الكبيرة التي تفصل في كثير من الأحيان مصادر المواد الخام والمواد الغذائية عن المستهلكين تضع عبئًا ثقيلًا على نظام النقل. حيث، تهيمن السكك الحديدية على طرق النقل في روسيا، والتي تمثل حوالي تسعة أعشار حجم حركة الشحن في البلاد، ونصف حركة الركاب بالكامل. ومع ذلك، فإن شبكة السكك الحديدية مفتوحة للغاية، وتتفاوت كثافتها إقليمياً: فهي الأعلى في مناطق شمال غرب ووسط الأرض السوداء، والأدنى في شرق وغرب سيبيريا والشرق الأقصى. ويقع حوالي ثلثي شبكة السكك الحديدية على طول الحزام الرئيسي للمستوطنات. وتبلغ كثافة شبكة السكك الحديدية في روسيا الأوروبية حوالي سبعة أضعاف كثافة تلك الموجودة في الجزء الآسيوي من البلاد. وتعمل هذه الطرق والسكك على التغذية الاقتصادية والتمويل. وتعد خطوط السكك الحديدية الروسية من بين شركات الشحن الرائدة في العالم، ويبرز بشكل خاص الخط الممتد من حوض "كوزنتسك" إلى جبال الأورال. والسكك الحديدية مملوكة ومدارة من قبل شركة مساهمة تسيطر عليها الدولة.

وعلى العموم، يعتبر سعر الطاقة والنفط الخام أحد المحددات المهمة للاقتصاد العالمي، حيث يؤثر بشدة على الميزانيات العمومية والنمو الاقتصادي لكل من البلدان المنتجة والمستهلكة للنفط. حيث، يؤدي ارتفاع أسعار النفط أو ارتفاع كميات الإنتاج أو مزيج منهما إلى زيادة الإيرادات. ونظرًا لكون الاتحاد الروسي أحد أكبر منتجي النفط على مدار السنوات الماضية، فإنّه يعتمد بشدة على أسعار النفط الخام (COPW) **(Perifanis & Athanasios, 2017, p. 07)**. وعليه، فقد نما اقتصاد روسيا باعتباره أكبر مصدر للطاقة في العالم خلال أكثر من عقد في نهاية سنة **2021**، منتعشًا من الركود المرتبط بالجائحة (جائحة فيروس كورونا كوفيد-19) في السنة السابق (2020) مع ارتفاع أسعار النفط ونمو الإنفاق الاستهلاكي. حيث، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الروسي بنسبة **4,7%** السنة الماضية **(2020)**، وهو الأسرع منذ سنة **2008**، وقد فاقت هذه النسبة المتوقعة في النمو، والتي كانت في حد أقصى **4,5%**. ويرجع المختصين هذا النمو في الناتج المحلى الإجمالي الروسي إلى التحفيز الحكومي بعد الجائحة، وكذلك الانتعاش الاقتصادي العالمي وارتفاع أسعار النفط سنة **2021**، في حين سجلت سنة **2020** تقلص الاقتصاد الروسي بنسبة **2,7%** عن سنة **2019** وسط قيود جائحة **Covid-19 (Andrianova, 2022)**.

وقد كان الاستثمار في روسيا قوياً أيضًا في الربع الثاني من سنة **2021**، ووصل فائض الحساب الجاري إلى أعلى مستوياته على مدار عدة سنوات مع ارتفاع أسعار السلع الأساسية وانخفاض السياحة الخارجية، ووصل إلى **82** مليار دولار بحلول سبتمبر **2021**. وعلى مدى الأشهر التسعة الأولى من سنة **2021**، شهدت الميزانية الفيدرالية لروسيا زيادات هائلة في الإيرادات؛ وارتفعت عائدات النفط والغاز بنسبة **60%**، وزادت ضريبة القيمة المضافة وضرائب الدخل بنحو **30%** لكل منهما. وتقلص العجز الإجمالي في الميزانية على أساس دوري لأربعة أرباع من **3,8%** في نهاية سنة **2020** إلى حوالي 1% في الربع الثالث من سنة **2021**. كما انتعشت أسواق العمل في روسيا وقفزت الوظائف الشاغرة من أرباب العمل في سنة **2021** بنسبة **24%** على أساس سنوي في الربع الثاني وانخفضت نسبة العاطلين عن العمل. واستمر نمو الأجور الحقيقي خلال سنة **2021**، الذي ظل أعلى بقليل من 2% في سنة **2020**، ليسجل متوسط **2,5%**، وظل

التضخم في ارتفاع طوال سنة **2021**. حيث، تتكيف روسيا مع ارتفاع الطلب وارتفاع أسعار السلع الأساسية واختناقات العرض. وكان البنك المركزي الروسي (**CBR**) من أوائل البنوك المركزية التي بدأت في تشديد السياسة النقدية في سنة **2021**. حيث، ارتفع التضخم فوق المعدل المستهدف لبنك روسيا المركزي اعتبارًا من ديسمبر **2020**. ليصل نهاية شهر أكتوبر من سنة **2021** إلى **7,5%** **(Knight, 2021)**.

2.2 قراءة تاريخية في العلاقات الروسية الأوكرانية:

من بين جميع البلدان المجاورة لأوكرانيا، يعتبر الاتحاد الروسي أهم شريك لها. وتعتبر علاقات أوكرانيا مع موسكو (روسيا) القضية الأساسية في سياستها الخارجية لدرجة أنّ كل خيار من خيارات السياسة الخارجية الأوكرانية هو أولاً وقبل كل شيء خيار لشكل علاقاتها مع روسيا. وهو في الأساس نتيجة للوضع الجغرافي والجيوسياسي لأوكرانيا، وإرث قرون عديدة من الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية بين هذين البلدين، فضلاً، عن موقع روسيا المهيمن لا محالة في العلاقات المتبادلة بينهما. علاوة على ذلك، هذا نتيجة لحقيقة أنّ الشريك الأكثر أهمية للاتحاد الأوروبي في شرق أوروبا هو روسيا، في حين أنّ أوكرانيا ينظر إليها من قبل الاتحاد الأوروبي بشكل رئيسي في سياق علاقاته مع روسيا (كلما كان ذلك أفضل لهذه العلاقات ولاسيما مع برلين وبروكسل وخاصة باريس). وفي حالة الولايات المتحدة، يختلف الوضع قليلاً، حيث أنّ الولايات المتحدة مهتمة باستقلال السياسية الأمنية لأوكرانيا عن تلك التي تتبعها روسيا بشكل تام. ومع ذلك، فإن الأمريكيين يرون أوكرانيا بشكل أساسي في سياق علاقاتهم مع روسيا. ومن ناحية أخرى، وبعد أكثر من عشرون سنة من وجود أوكرانيا كدولة مستقلة (**1997**)، ليس هناك شك في أنّ هذا البلد ليس لديه فرصة للانضمام إلى حلف الناتو أو الاتحاد الأوروبي في المستقبل من وجهة نظر روسيا، بسبب العلاقات غير الطبيعية القائمة بين روسيا وأوكرانيا. على خلفية اعترف روسيا باستقلال أوكرانيا وحدودها وفق معاهدة علاقات متبادلة في سنة **1997**، وهذا تحت ضغط من المجتمع الدولي، وهو ما يجعل العلاقات بين موسكو وكييف أكثر أهمية وحساسية **(Olszafski, 2001, p. 33)**

ومن الواضح، أنّ العلاقة الأوكرانية الروسية هي علاقة غير متكافئة، ليس فقط من حيث الحجم أو القوة النسبية لكلا الجانبين، ولكن أيضًا من حيث موقعهما وبؤر الجاذبية. وعلى الرغم من بروز مفهوم "التعددية القطبية" بدل مفهوم "الثنائية القطبية" التقليدي، إلا أنّ روسيا لا تزال تتمحور حول نفسها وتحمل تحفظ عن الأمر، هذا من ناحية. من ناحية أخرى، تبدو أوكرانيا في سياستها الاستراتيجية متوجهة غربًا حتى عندما تنظر إلى روسيا باعتبارها الشريك الاقتصادي الأكبر والأكثر سهولة من الناحية الواقعية. حيث، إن الأمل الشيوعي القومي لروسيا في إعادة السيطرة على أوكرانيا مرهون اليوم على أساس رغبة أوكرانيا، و هو أسوأ كابوس لثلث سكان أوكرانيا، والذي يشمل معظم المثقفين والسياسيين ورجال الأعمال. ولا يختلف هذا التوجه الغربي من أوكرانيا عن جارتها بولندا في سيعيهما الصادق لاحتضان الغرب سواء من خلال بوابة حلف الناتو أو عضوية الاتحاد الأوروبي أو كليهما. وبالنسبة لهما، كلما اقتربوا من روسيا، كلما ابتعدوا عن الهدف المعلن والمتمثل في "الانضمام إلى أوروبا". وتؤكد القوى الموالية لروسيا أنّ الانضمام إلى روسيا أولاً هو الطريقة الواقعية الوحيدة لتحفيز تنمية أوكرانيا، والتغلب على تحدياتها قبل أنّ يصبح حلم أوروبا ممكنًا. ويجادل

أصحاب هذا التوجه اليوم على أنّه وحتى تنضج الدولة بما يكفي للتعامل مع الغرب بثقة، فإنّ تحركها الغربي لا يمكن إلا أنّ يدمر اقتصاد أوكرانيا وثقافتها ويستبدلهم بوكلاء غربيين. وهذا الشئ في غاية الصعوبة والتعقيد وقد لا يحدث أبدًا **(Molchanov, 2002, pp. 247-248).**

وقد بقية العلاقات بين روسيا وأوكرانيا في شكل صراعات دفينة غير مباشرة لغاية سنة **2014**، أين تسبب الرئيس الأوكراني السابق "**بترو بوروشنكو**" والرئيس الروسي "**فلاديمير بوتين**" في صراع جديد حول شبه جزيرة القرم، والتي عرفت عدة أحداث تاريخية. ولعل، ابرازها قرار ضم شبه جزيرة القرم في سنة **2008** لأوكرانيا. حيث، جاء هذا القرار بعد فترة وجيزة من وعد حلف شمال الأطلسي في قمته في بوخارست أوكرانيا (وجورجيا) بعضوية مستقبلية في الحلف. وبعد انتخاب "**فيكتور يانوكوفيتش**" رئيسًا لأوكرانيا، وفي **22** فيفري **2014** عرفت أوكرانيا أحداث مفاجأة جراء فرار الرئيس "**يانوكوفيتش**" مع مجموعة من كبار المسؤولين الأوكرانيين. وقد شكل هذا الفراغ المؤقت في السلطة فرصة ثمينة للغرب وحلف الناتو لتشكيل حكومة مؤقت تخدم مصالح وأجندة الغرب. ولكن الروسيين كانوا على دراية بهذا وتمكنوا من تنفيذ أحدث نسخة من خطط الطوارئ لضم شبه جزيرة القرم. وبعد سلسلة من الأحداث في شبه جزيرة القرم تقرر إجراء استفتاء، وتمت الدعوة للاستفتاء، على لم شمل شبه جزيرة القرم مع الاتحاد الروسي في **27** فيفري **2014**، ونظرًا لضغط الوقت تم إجراء الاستفتاء في **16** مارس **2014**، وقد اعتبر الاستفتاء من كثير من الأطراف وعلى رأسهم أوكرانيا استفتاء لا يتماشى مع المعايير الديمقراطية العالمية. حيث تضمنت بطاقة الاقتراع سؤالين، واعتُبرت في الفرز إيجابية واحدة صحيحة، وهما:

1. هل تؤيد إعادة انضمام شبه جزيرة القرم إلى روسيا كموضوع للاتحاد الروسي؟
2. هل تؤيد استعادة وضع جمهورية القرم وشبه جزيرة القرم لعام **1992** كجزء من أوكرانيا؟

ومباشرة بعد الاستفتاء في **28** فيفري **2014**، قام أفراد الأمن الروس بإغلاق جميع القنوات التلفزيونية الأوكرانية، وفرضوا حصارًا شديدًا على الحدود البرية مع الأراضي الأوكرانية الرئيسية، وأغلقوا رحلات مطار "سيمفيروبول" من أوكرانيا. وبالتالي، منعوا الانتشار في شبه جزيرة القرم الأوكرانية. وفرضوا هيمنتهم عليها وفقًا لسلطات القرم فقد شارك **81.36%** من الناخبين المسجلين في استفتاء شبه جزيرة القرم، وصوت **96.77%** منهم لصالح انفصالها عن أوكرانيا وللم شملها مع روسيا. وقد رفضت السلطات الأوكرانية الاعتراف بشرعية الاستفتاء ونتائجه على أسس دستورية. وقد شارك في هذا الرأي لجنة البندقية التابعة لمجلس أوروبا وعدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. وفي **18** مارس **2014**، تم توقيع معاهدة دمج شبه جزيرة القرم وسيفاستوبول في موسكو. وقد كانت هناك ثلاثة أطراف متورطة في نزاع القرم: جمهورية أوكرانيا والاتحاد الروسي وجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي. حيث اختلفت مشاركة كل من هذه الجهات اختلافًا كبيرًا عن وجهات النظر والشرعية **(Bebler, 2015, pp. 36-43).** وهذه الصراعات قد تكون بمثابة الفتيل لما تعيشه العلاقات الروسية والأوكرانية مع مطلع سنة **2022**.

3.2 أسباب غزو روسيا لأوكرانية في 24 فيفري 2022:

على الرغم من أنّ الطرف الروسي يدرك أنّ استقلال مالوروسيا سابقًا (أوكرانيا حاليًا بعد إعادة تسميتها سنة (1917) حقيقة مؤلمة في التاريخ، إلا أنّ العملية لم تكن سهلة بل كان القرار تحت ضغوط دولية كبيرة وظروف استثنائية معقدة آن ذاك. لكن يواصل السياسيون وصناع الرأي في روسيا التفكير في مشكلة ما هو مقبول وما هو غير مقبول في السياسة الداخلية والخارجية لأوكرانيا لغاية يومنا هذا. لكي تُعتبر أوكرانيا دولة صديقة وشريكًا استراتيجيًا مع بعض الامتيازات التي تتجاوز المجاملة الدبلوماسية التقليدية واعتبارات المصلحة المشتركة بين الطرفين. حيث، يجب أنّ تستوفي العلاقات، من وجهة نظر موسكو، معايير معينة من الانتماء: **كالإصرار على عدم انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو أبدًا**، وهو من بين الشروط الرئيسية التي تود روسيا فرضها على أوكرانيا. بالإضافة إلى **الحدود التي يسهل اختراقها، والمواطنة المزدوجة** أو الترتيبات الأخرى للمعاملة الخاصة للمواطنين الروس والأوكران على حد السواء، **والامتيازات الاقتصادية، ونظام الدفاع المشترك، والدعم العام للمصالح الأجنبية لروسيا** وغيرها من القضايا ذات الصلة، والتي تظهر باستمرار في الخطاب السياسي ووسائل الإعلام. كما أنّ الدولة الأوكرانية الفتية التي لا تزال تحمل مجموعة كاملة من العلامات من أصولها السوفيتية وموقعها تجاه السلطات المركزية في روسيا، حريصة بشكل صريح على العمل الدائم على التخلص من أدنى ذكرى لهذا الموقف التابع لها لروسيا. حيث، يُنظر إلى المقترحات والقيود في العلاقات الروسية بعين الريبة، لأنّ الطلبات الروسية تثير ردود فعل مقلقة وغالبًا ما تكون مبالغ فيها حسب الطرف الأوكراني. إذا شددت موسكو موقفها وخطابها مؤخرًا على أوكرانيا فيما تعلق بعلاقات أوكرانيا المشبوهة مع **مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وحلف شمال الأطلسي، والولايات المتحدة الأمريكية (Molchanov, 2002, p. 247)**. هذا، وقد قدمت روسيا لحلف الناتو والولايات المتحدة في ديسمبر من سنة **2021** مجموعة من المطالب المكتوبة التي قالت إنها ضرورية لضمان أمنها ويجب احترامها. ويأتي في مقدمتها **ضمان ألا تنضم أوكرانيا إلى حلف الناتو**، وأنّ يقوم حلف الناتو بسحب قواته في دول أوروبا الشرقية التي انضمت بالفعل له مؤخرًا **(Bilefsky, Richard Pérez, & Nagourney, 2022)**. وهذه الأسباب كانت كفيلة ومبرر لتحرك روسيا عسكريًا لفرض هيمنتها قبل فوات الأوان على المنطقة ولحماية مصالحها في ظل مساعي حلف الناتو لتوسع شرقًا في هذا الوقت بالذات.

3. الإطار التطبيقي للدراسة:

تناول الإطار التطبيقي للدراسة تعريفًا بالطريقة والأدوات المستعملة، وكذا تحديد نتائج الدراسة ومناقشتها واختبار الفرضيات. كما يلي:

1.3 الطريقة والأدوات:

بعد التطرق لمختلف العناصر المتعلقة بموضوع الدراسة والتي كان لزامًا التعريف بها، سنتطرق في هذا الجزء إلى عرض الطريقة والأدوات، وفقًا للعناصر التالية:

1.1.3 حدود الدراسة: تتمثل في:

– **الحدود الزمنية:** تغطي هذه الدراسة المبكرة، الفترة الممتدة من بداية الغزو العسكري الروسي على أوكرانيا، وبداية فرض العقوبات الغربية على روسيا يوم **24** فيفري **2022** إلى منتصف شهر مارس من نفس السنة.

– **الحدود المكانية:** تسلط هذه الدراسة الضوء على الأزمة الجيوسياسية الحالية، والمتمثلة في الغزو الروسي لأوكرانيا. وبالتالي الدراسة تمس كل من دولتي روسيا وأوكرانيا. مع الإشارة إلى توقعات أثار الغزو على أوكرانيا والعقوبات المفروضة على روسيا على الاقتصاد الجزائر خلال فترة الدراسة دائمًا.

– **الحدود العلمية:** بالنسبة لحدود هذه الدراسة علميًا فقد جاءت لتسلط الضوء على أثار العقوبات الغربية المفروضة على روسيا على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا، أين سُلط الضوء على معاملات القطاع البنكي والمالي الروسي، أسعار الصرف وقيمة العملة الروسية (الروبل الروسي)، تكاليف شركات النقل الروسية، أسعار الطاقة والغاز والمعادن الروسية ومعدل التضخم في الأسواق الروسية.

2.1.3 منهج الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال التطرق لجانب نظري تعريفي لكل من مؤشرات الاقتصاد الروسي وعلاقات طرفي الصراع (روسيا وأوكرانيا) وخلفيات الغزو ومبرراته. ومن ثم تحليل بعض البيانات والمعطيات المستسقاة من الهيئات الدولية والحكومية حول وضعية بعض المؤشرات الاقتصادية الروسية على خلفية العقوبات المفروضة من دول الغرب على روسيا خلال فترة الدراسة، مع الإشارة إلى توقعات الآثار المحتملة مستقبلًا على الاقتصاد المحلي الجزائري في حال أستمر الغزو أو تطور.

3.1.3 الأدوات المستخدمة: أُعتمد في تقييم أثار العقوبات الغربية المفروضة على روسيا على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا على استقراء تقرير وبيانات عالمية صادرة عن هيئات عالمية وحكومية مختصة في تتبع الأوضاع الاقتصادية على غرار البنك الروسي ومنظمة أوبك+. بالإضافة إلى أراء بعض المختصين والمحللين والباحثين. حيث، تم الاستعانة بهذه الآراء والتقرير في قراءة هذه المؤشرات ومقارنتها لتحديد فجوة الأثر وتوقعاته. بالإضافة إلى تقديم قراءة عامة حول توقعات تأثير هذه العقوبات المفروضة على روسيا على الاقتصاد المحلي الجزائري في الفترة المقبلة في حال أستمر الغزو على أوكرانيا أو تطور.

2.3 نتائج الدراسة:

خصصت هذه الجزئية من الدراسة لرصد أهم العقوبات التي فرضتها دول الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي ودول حلف الناتو لضغط على الاقتصاد الروسي بدرجة أولي، وهذا خلال فترة الدراسة فقط، مع احتمال تواصل فرض العقوبات واشتداد الضغط. وفيما يلي، أهم العقوبات المتخذة ضد روسيا حتى الآن حسب كل طرف **(Funakoshi, Lawson, & Kannaki, 2022) (Al Jazeera Staff, 2022) :**

– **الولايات المتحدة الأمريكية:** في الأسبوع الأول من الغزو الروسي لأوكرانيا، منعت واشنطن وحلفاؤها البنوك الروسية من استخدام نظام سويفت الدولي للمدفوعات (**SWIFT**)، وتم تجميد أصول واحتياطي البنك المركزي الروسي، وهو

ما من شأنّه أنّ يحد من قدرة روسيا على الوصول إلى احتياطاتها الخارجية. كما أصدر البيت الأبيض بيانًا قال فيه إن الإجراءات ستشمل أيضًا "قيودًا واسعة على شبكات الموصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية وأمن التشفير والليزر وأجهزة الاستشعار والملاحة وإلكترونيات الطيران والتقنيات البحرية". كما استهدفت قيودها المستخدمين النهائيين العسكريين، بما في ذلك وزارة الدفاع الروسية. وفرضت الولايات المتحدة عقوبات على **24** فردًا وكيانًا بـ بيلاروسيا، بما في ذلك بنكان هامان مملوكان لروسيا في بيلاروسي وتسع شركات دفاع وسبعة مسؤولين ونخب على صلة بالنظام الروسي. وخلال الأسبوع الثاني والثالث استهدفت الولايات المتحدة قطاع تكرير النفط الروسي بفرض قيود جديدة على الصادرات الروسية. وهي تحظر الآن لجولة جديدة من العقوبات التي أعلنها البيت الأبيض على تصدير تقنيات تكرير معينة، مما يجعل من الصعب على روسيا تحديث مصافي النفط لديها.

– **دول الاتحاد الأوروبي**: بالإضافة إلى العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية قرر الاتحاد الأوروبي تجميد أي أصول أوروبية تخص الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" ووزير خارجيته "سيرجي لافروف". كما فرض الاتحاد الأوروبي المكون من **27** دولة مؤخرًا عدة حزم من العقوبات على روسيا، بما في ذلك حظر تصدير تقنيات تكرير محددة إلى روسيا من أوروبا. والاتحاد الأوربي يخطط وبعد مرور أسبوعين من الغزو إغلاق مجاله الجوي في وجه الطائرات الروسية، بما في ذلك الطائرات الخاصة لحكام القلة الروس. كما، حظرت دول الاتحاد الأوربي شبكة التلفزيون الروسية المملوكة للدولة روسيا ووكالة الأنباء سبوتنيك. وبالنسبة لـ "بيلاروسيا"، حليفة روسيا الأول فرض الاتحاد الأوروبي حظرًا على واردات منتجاتها من الوقود إلى التبغ والأخشاب والإسمنت والحديد والصلب.

– **سويسرا**: تبنت الحكومة السويسرية جميع العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على الشعب الروسي والشركات الروسية وتجميد أصولها، في انحراف حاد عن الحياد التقليدي للبلاد. وأقرت بشكل صريح بأنّها تقف إلى جانب القيم الغربية وحلف الناتو.

– **اليابان**: استهدفت طوكيو المؤسسات المالية الروسية والأفراد الخاضعين للعقوبات الأمريكية والأوروبية، فضلًا عن وقف تصدير السلع ذات الاستخدام العسكري. وأظهرت اليابان بوضوح موقفها بأنها لن تتسامح مع أي محاولة لتغيير الوضع الراهن بالقوة في أوكرانيا، وبدأت مؤخرًا في تشديد العقوبات ضد روسيا لتشمل باقي المؤسسات المالية وصادرات المعدات العسكرية، مستبعدا التأثير على إمدادات الطاقة حاليًا لكنها أشارت إلى أنّ هذا التصعيد في العقوبات يبقي مطروح في حالة التصعيد العسكري لروسيا في المنطقة. حيث، حظر اليابان يوم **08** مارس **2022** تصدير معدات المصافي لروسيا.

– **كوريا الجنوبية**: أدانت كوريا الجنوبية منذ البداية الغزو الروسي المسلح على أوكرانيا بعتبرها عضو مسؤول في المجتمع الدولي، وقررت المشاركة بنشاط في جهود المجتمع الدولي، بما في ذلك العقوبات الاقتصادية على روسيا من أجل حل سلمي للوضع. حيث، قامت بتشديد ضوابط التصدير ضد روسيا، من خلال حظر تصدير المواد الاستراتيجية، والانضمام إلى تحركات الدول الغربية لمنع بعض البنوك الروسية من نظام المدفوعات الدولي(**SWIFT**). كما، تم مؤخرًا

تعزيز الإفراج الإضافي عن احتياطيات النفط الاستراتيجية لتحقيق الاستقرار في سوق الطاقة الدولية ومراجعة المزيد من الإجراءات الأخرى مثل إعادة بيع الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا لتخفيف الضغط الروسي.

– **المملكة المتحدة (بريطانيا)**: كشفت المملكة المتحدة بعد الأسبوع الأول من الغزو من قبل رئيس الوزراء "**بوريس جونسون**" النقاب عن أكبر حزمة من العقوبات في المملكة المتحدة على الإطلاق ضد روسيا تستهدف: البنوك، وأعضاء الدائرة الأقرب لبوتين، والروس الأثرياء الذين يتمتعون بأنماط حياة متدرجة في لندن. كما، بدأت بريطانيا في حظر شركة الطيران الروسية الرائدة "**إيروفلوت**" من الهبوط في المملكة المتحدة، وتعليق تراخيص التصدير المزدوجة لروسيا، وتحظر تصدير بعض صادرات التكنولوجيا الفائقة وأجزاء من الصناعة الاستخراجية. هذا، وأقرت بريطانيا مؤخرًا بأنها ستفرض تجميد الأصول على البنوك الروسية الكبرى، بما في ذلك (**VTB**) المملوك للدولة وثاني أكبر بنوكها، وستمنع الشركات الروسية الكبرى من جمع التمويل في المملكة المتحدة. وأنها ستمنع (**Sberbank**) الروسي من مقاصة الجنيه الإسترليني، وتفرض عقوبات على ثلاثة بنوك أخرى. وقالت وزيرة الخارجية البريطانية "**ليز تروس**" أيضًا أنّه سيكون هناك تجميد كامل لأصول المقرضين الروس مستقبلًا. وفرضت يوم **11** مارس **2022** عقوبات على المشرعين الروس الذين دعموا المناطق الانفصالية في أوكرانيا. وتفرض تجميد الأصول على مالك تشيلسي "**أبراموفيتش**" ورئيس روسنفت "**سيتشين**". كما احتجزت شركة الخطوط الجوية الروسية البريطانية طائرة خاصة مرتبطة بروسيا.

– **كندا**: أعلنت كندا هي الأخرى فرض مزيد من العقوبات على روسيا استهدفت **62** فردًا وكيانًا، بما في ذلك أعضاء من النخبة والبنوك الكبرى، وألغت جميع تصاريح التصدير من روسيا، وبدأت في فرض تكاليف باهظة على النخب الروسية المتواطئة مع الغزو الروسي، وتعمل على تطبيق عقوبات أخرى تستهدف بها مجلس الأمن الروسي– بما في ذلك وزير الدفاع ووزير المالية ووزير العدل. وفي مقابل ذلك ستعطي كندا الأولوية لطلبات الهجرة للأوكرانيين الذين يرغبون في القدوم إلى كندا. وفرضت مؤخرًا كندا عقوبات ثقيلة على الملياردير الروسي "**أبراموفيتش**" وآخرين.

– **جمهورية التشيك**: منعت جمهورية التشيك شركات الطيران الروسية من السفر إلى الدولة الواقعة في وسط أوروبا كخطوات ضد روسيا. وبدأت أيضًا من خروجها من بنكين دوليين تم إنشاؤهما في الحقبة السوفيتية، وستحلل وزارة المالية وصول الشركات المملوكة لروسيا إلى الأموال العامة التشيكية. وقال مسئولين تشكين أنّ ذكريات الغزو السوفيتي لتشيكوسلوفاكيا عام **1968** جعلت الموقف التشيكي أكثر صرامة من موقف بعض شركاء أوروبا الغربية.

– **تايوان**: أدنت تايوان بشدة الغزو الروسي لأوكرانيا وأقرت منذ بداية الغزو بأنها ستساند الدول الديمقراطية في فرض عقوبات مشتركة على روسيا. حيث، قامت شركة **(Taiwan Semiconductor Manufacturing) (TSMC)** بصفتها أكبر شركة لتصنيع الرقائق في العالم بتايوان ومورد رئيسي لشركة **Apple** وأهم شركة مدرجة في آسيا، بجميع قواعد الرقابة وتتبع القواعد التفاعلية على الصادرات الرئيسية الروسية.

– **أستراليا**: فرضت أستراليا عدد من العقوبات على روسيا مستهدفة العديد من مواطنيها النخبة والمشرعين، وقالت إنّه من غير المقبول أن تخفف الصين القيود التجارية مع موسكو في وقت غزت أوكرانيا. وبدأت أستراليا مؤخرًا في فرض

عقوبات جديدة على الأوليغارشية الذين يمثل ثقلهم الاقتصادي أهمية استراتيجية لموسكو، كما تعمل أستراليا أيضًا مع الولايات المتحدة لمواءمة العقوبات المفروضة على الأفراد والكيانات البيلاروسية الرئيسية الذين ساعدوا روسيا. وانتقدت استراليا بشدة بكين بشأن التقارير التي تفيد بأنها خففت القيود التجارية مع موسكو من خلال السماح باستيراد القمح من روسيا.

– **سنغافورا:** مست العقوبات الشركات الروسية السنغافورية. حيث، حظر مجمع التكنولوجيا السنغافوري العسكري أربعة بنوك روسية، وحظرت تصدير الإلكترونيات وأجهزة الكمبيوتر والمواد العسكرية لروسيا.

– **نيوزيلاندا:** فرضت نيوزيلندا حظر سفر مستهدف على روسيا وحظرت التجارة مع قواتها العسكرية والأمنية. وفي 7مارس 2022 حظرت نيوزيلندا السفن الروسية من موانئها.

كما تجدر الإشارة كذلك، إلا أنّ العقوبات على روسيا لم تقتصر فقط على حكومات الدول، والتي بلغ عددها حاليًا قرابة **35** دولة، بل تعدتها إلى مؤسسات وشركات عالمية رائدة ومتعددة الجنسيات على غرار شركة **Nestle** التي علقت جميع استثمارات رأس المال في روسيا، وشركة **Heineken** التي وقفت إنتاج وبيع بيرة **Heineken** في روسيا، وشركة **Starbucks** التي أوقفت جميع الأنشطة التجارية في روسيا، بالإضافة إلى شركة **Yum Brands** و **McDonald's** التي أغلقت مؤقتًا مطاعمها في روسيا، وشركة **Shell** التي توقفت عن شراء الخام الروسي وبدأت تدريجيًا في إلغاء مشاركتها في جميع الهيدروكربونات الروسية من النفط إلى الغاز الطبيعي. كما أوقفت شركات أخرى أعمالها وعلقتها كشركة **Ferrari** وشركة **Boeing**، شركة **Procter & Gamble**، وشركة **Tik Tok** التي قامت بتعليق البث المباشر وتحميل مقاطع الفيديو على نظامها الأساسي في روسيا. وغيرها من الشركات العالمية الأخرى التي فرضت عقوبات بحسب مجالها.

3.3 مناقشة النتائج واختبار الفرضيات:

في مارس **2014** فرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وعدد من الدول الأخرى الغربية العقوبات الأولى ضد روسيا فيما يتعلق بالوضع في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا. في البداية، كانت هذه عقوبات فردية ضد أشخاص وشركات معينة، لم تكن ذات أهمية للاقتصاد الروسي ككل. ومع ذلك، في جويلية **2014**، تم فرض عقوبات قطاعية إضافية حدت من التمويل الأجنبي للمصارف العامة الرائدة وشركات النفط والغاز وقيدت وصول شركات النفط والغاز الروسية إلى تقنيات الإنتاج المتقدمة. رداً على ذلك، فرضت روسيا حظراً على مجموعة واسعة من المنتجات الزراعية من الدول الغربية في أوت **2014 (Gurvicha & Prilepskiy, 2015, p. 359)**. واليوم. يبدو أنّ الأحداث تتكرر مع الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 فيفري 2002، وعلى الرغم من أنّ العقوبات الغربية قد دخلت حيز التنفيذ منذ بعض الوقت، إلا أنّه لا يوجد حتى الآن تقييم مقنع لتأثيراتها على الاقتصاد الروسي، ولا يوجد توافق في الآراء بشأن تأثيرها النوعي. وبعد رصد نتائج الدراسة فيما تعلق بالعقوبات المفروضة على الاقتصاد الروسي خلال فترة الدراسة، يمكن الآن تقديم محاولة لتحليل هذه النتائج واختبار الفرضيات السابقة. كما يلي:

– معاملات القطاع المالي البنكي الروسي: من أبرز وأهم العقوبات التي فرضتها دول الغرب على روسيا على خلفية غزوها لأوكرانيا نجد منع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها لبعض البنوك الروسية من استخدام نظام سويفت (**SWIFT**) الدولي للمدفوعات – "**سويفت**": هي اختصار لجمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك. وهي شبكة للمعاملات المالية الآمنة عبر الحدود أو تحويل الأموال، موجودة منذ أكثر من **45** سنة. وهي تهيمن على سوق التحويلات العالمية نتيجة للاقتصاد العالمي المزدهر. وترسل كل يوم ما يقرب من **10.000** مؤسسة عضو في **SWIFT** ما يقرب من **24** مليون معاملة على الشبكة **(Qiu, Zhang, & Gao, 2019, p. 429)".** كما تعتبر SWIFT وسيلة بديلة للحصول على معلومات مالية مهمة تتجاوز المتطلبات المرهقة تقليديًا، مثل الحصول على أمر تفتيش من قاض أو اتباع متطلبات الإخطار لقانون الخصوصية المالية **(RFPA) (Jeremy S, 2007, p. 397)**، وتعتمد روسيا بشكل كبير على نظام سويفت في صادراتها الرئيسية من النفط والغاز لدول أوروبا، وقرار منعها من استخدام هذا النظام من شأنّه أنّ يؤدي إلى عزلة روسيا عن النظام المالي الدولي ويؤثر على تجارتها الخارجية. لكن روسيا ومنذ **2014** وبعد تهديدها بالمنع من نظام (**SWIFT**) عملت على تطورت نظام الدفع الخاص بها يدعي بـ (**SPFS**) وبدأت اختبار هذا النظام واستخدامه مع بعض الدول. ومع استبعادها من نظامي "فيزا وماستركارد" سنة **2016** بدأت روسيا استخدام نظام بطاقات الدفع البديل الخاص بها (**MIR**) إلا أنّ هذين النظامين لم يُستخدما إلا على نطاق ضيق. وهذا ما سيسبب مشاكل كثيرة لروسيا فيما يخص بمدفوعات الصادرات والواردات، وهو ما سيزيد من تكلفة البحث عن طرق بديلة، ومن ناحية أخرى سيضر بالاقتصاد الروسي بسبب تراجع الصادرات وفرض قيود على احتياطات البنك المركزي الروسي على الساحة الدولية، ما سيؤدي بذلك إلى تراجع العملة الروسية وارتفاع التضخم. وهذا ما **يؤكد صحة الفرضية الأولى** التي جاءت على أساس أنّ العقوبات المفروضة من دول الغرب حصرت المعاملات المالية والبنكية الدولية لروسيا على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا خلال فترة الدراسة. ولكن وجب الإشارة إلى أنّ روسيا عملة ومنذ سنة **2014** على تخفيف تبعيتها لهذه الأنظمة المالية والبنكية الغربية من خلال استحداث أنظمة خاصة بها، وبدأت في تطبيقها على بعض المعاملات، وهذا ما خفف نوعًا ما من تأثير هذه العقوبات بشكل كبير على الاقتصاد الروسي لحد الآن.

– قيمة العملة الروسية (الروبل الروسي): الروبل هو الوحدة الأساسية لعملة روسيا، وهو العملة الرسمية المتداولة اليوم في كل من روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء وترانسنيستريا (بريدنيستروفيه)، بالإضافة إلى اوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. والشكل الموالي يوضح تطور سعر صرف الروبل الروسي قبل وأثناء الغزو الروسي لأوكرانيا في **24** فيفري **2022**:

الشكل رقم (01): تطور سعر صرف الروبل في مقابل الدولار واليورو، الين (2022/03/15 -2021/12/1)

الوحدة: واحد روبل روسي

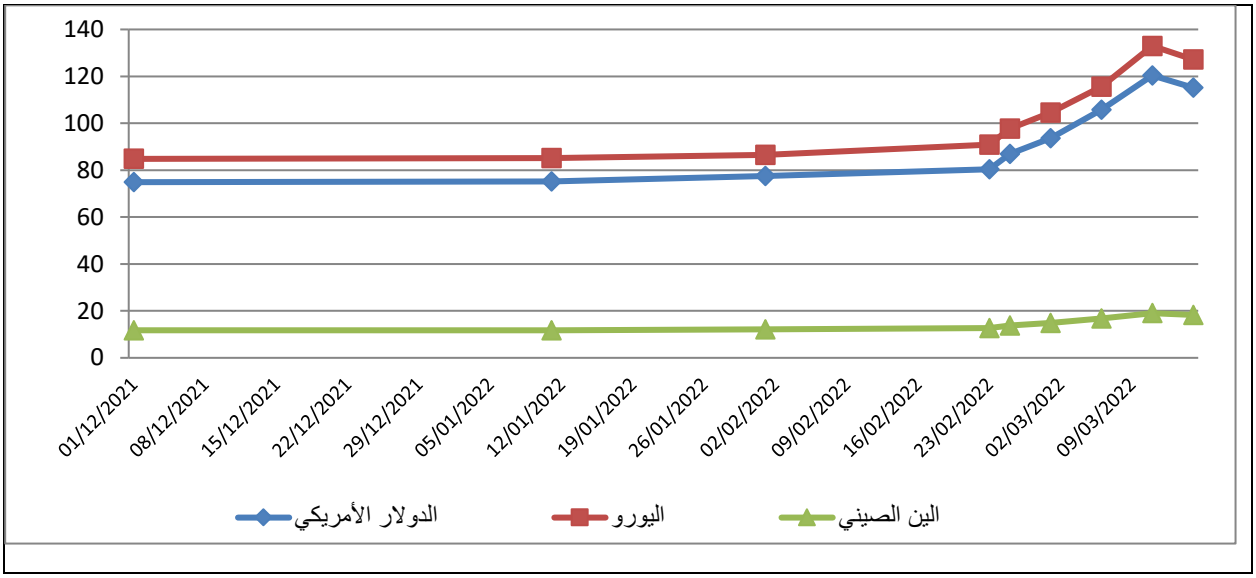

Source: (Bank of Russia, 2022)

تعكس قيمة صرف العملة الوطنية في أي بلد المؤشرات الرئيسية التالية: الإنتاجية، وجودة سلع التصدير، وصافي الأصول والاحتياط الأجنبي، وفجوات الإنتاج **(Menkhoff, Sarno, Schmeling, & Schrimpf, 2017, p. 418)**. وأي خلل في هذه المؤشرات الاقتصادية سيكون له حتمًا تأثير على قيمة صرف العملة. ومن خلال الشكل أعلاه، يتضح أنّ سعر صرف العملة الروسية في مقابل الدولار الأمريكي واليورو والين الصيني عرف تغيرات جذرية قبل الغزو الروسي على أوكرانيا وإثنائه، وهذا ما قد يكون راجع بالدرجة الأولي إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد الروسي مؤخرًا من قبل دول الغرب وحلفاءها، ولاسيما ما تعلق بإلغاء عمليات استيراد بعض المنتجات من روسيا، وتجميد ما يقارب **50%** من الأصول والاحتياطات الروسية في الخارج، والتي بلغت شهر مارس **2022**: **643,2** مليار دولار أمريكي **(Bank of Russia, 2022)**. وهذا ما أدي إلى تراجع سعر صرف الروبل الروسي إلى ما يقارب النصف في مقابل الدولار الأمريكي واليورو والين الصيني. بحيث: أرتفع سعر صرف واحد دولار أمريكي يوم **23** فيفري **2022** (قبل الغزو بيوم واحد) في مقابل الروبل الروسي من **80,4194** روبل إلى **115,1963** روبل يوم **15** مارس **2022**، وهذا بنسبة تراجع لسعر صرف الروبل بلغت **43,58%** في مقابل الدولار. في حين ارتفع سعر صرف اليورو يوم **23** فيفري **2022** (قبل الغزو بيوم واحد) في مقابل الروبل الروسي من **90,882** روبل إلى **127,2343** روبل يوم **15** مارس **2022**، وهذا بنسبة تراجع لسعر صرف الروبل بلغت **40%** في مقابل اليورو. كما تراجع سعر صرف الروبل بنسبة بلغت **43,56%** في مقابل الين الصيني، وهذا خلال فترة جد قصيرة من الغزو الروسي على أوكرانيا. وهو ما **يؤكد صحة الفرضية الثانية** التي جاءت على أساس أنّ العقوبات المفروضة من دول الغرب وحلفائهم أدت إلى خفض قيمة العملة الروسية على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا في وقت قصير، وهذا ما من شأنّه أن يؤثر بشكل أو بأخر على بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى في روسيا على غرار حجم التضخم في حال استمر التراجع في قيمة العملة الروسية.

– تكاليف شركات النقل الروسية: تعاني شركات النقل الروسية منذ الغزو الروسي على أوكرانيا من عدة مخاطر، وعلى رأسيها، **المخاطر النسبية**، والتي تتجسد في الفشل أو التخلف عن السداد، واحتمال حدوث خسائر كاملة نتيجة التخلف عن السداد الكامل. **ومزيج من المخاطر المالية والتجارية**، والتي تتجسد هي الأخرى في مخاطر الأعمال. ومع التزايد في التشديد للعقوبات الاقتصادية على روسيا على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا في **24** فيفري **2022**. بما في ذلك، القيود المفروضة على شركات النقل والطيران وتجارة الطاقة والصادرات الروسية، من احتمالية حدوث استجابة سياسية من قبل روسيا بسبب الضغط الاقتصادي المتزايد، مما سيزيد من إضعاف اقتصادها وتآكل بيئة التشغيل لشركاتها. ولاسيما شركات الطيران. حيث، نقلت وكالة "**فيتش**" للتصنيف الائتماني في 14 مارس **2022** تصنيف خمس (**06**) شركات نقل روسية على تصنيف المراقبة السلبية (**RWN**). ويعكس إجراءات التصنيف الصدمة الشديدة لبيئة العمل في روسيا على خلفية الغزو العسكري على أوكرانيا، والعقوبات المفروضة على التحويلات المالية والبنكية (نظام سويفت)، وكذا تجميد عمليات استيراد بعض المنتجات الروسية من قبل بعض دول الغرب وحلفائهم، وتجميد الرحلات الجوية مع روسيا، مما أدي إلى ضعف المرونة المالية لشركات النقل الروسية وانخفاض إيراداتها في شكل صدمة، مما يعكس احتمال ارتفاع تكاليف شركات النقل الروسية على المدى القريب أكثر وأكثر إذا استمرت الأزمة في التصعيد **(Fitch Ratings, 2022)**. وهو ما **يؤكد صحة الفرضية الثالثة** التي جاءت على أساس أنّ العقوبات المفروضة من دول الغرب رفعت تكاليف شركات النقل الروسية باختلافها على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا.

– أسعار الطاقة والغاز والمعادن الروسية: لروسيا أيضا وزنٌ كبير في سوق الطاقة والمعادن، فهي تساهم بربع صادرات الغاز الطبيعي، و**18%** من سوق الفحم، و**14%** من سوق البلاتين، و**11%** من صادرات النفط الخام. وإذا حدث هبوط حاد في إمدادات هذه السلع الأولية فسوف يضر بقطاعات الإنشاءات والبتروكيماويات والنقل. وسيؤدي أيضا إلى تراجع معدلات النمو على مستوى الاقتصاد الروسي، وتشير تقديرات أوردتها مطبوعة حديثة الصدور للبنك الدولي إلى أنّ من شأن استمرار ارتفاع أسعار النفط بنسبة **10%** لعدة أعوام أنّ يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو في الاقتصادات النامية المستوردة للسلع الأولية بمقدار عُشْر نقطة مئوية. وقد ارتفعت أسعار النفط أكثر من **100%** خلال الأشهر الستة الماضية. وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن النفط قد يؤدي إلى انخفاض معدل النمو بمقدار نقطة مئوية كاملة في الاقتصادات المستوردة للنفط مثل الصين وإندونيسيا وجنوب أفريقيا وتركيا **(Indermit, 2022)** (**لمزيد من المعلومات ينظر الملحق رقم 02**).

وعلى النقيض من ذلك، الدول المصدرة ستشهد ارتفاعًا في مداخلها وارتفاعًا في معدلات نموها السنوية، وروسيا تعتبر من أهم المصدرين للطاقة وللمعادن الثمينة في العالم. حيث، عرفت أسعار المعادن الروسية والمتمثلة في الذهب والفضة والبلاتين والبلاديوم ارتفاع في السوق العالمية وخاصتنًا بعد الغزو الروسي لأوكرانيا يوم **24** فيفري **2022** (**لمزيد من المعلومات ينظر الملحق رقم 03**). أما بالنسبة لأسعار النفط والغاز الروسي فقد عرف هو الأخر قفزة في الأسعار العالمية بعد الغزو الروسي لأوكرانيا (**لمزيد من المعلومات ينظر الملحق رقم 05**). حيث، سجلت أسعار النفط يوم **15**

مارس 2022: 100,70 دولار للبرميل، وذلك للعقود الآجلة لخام القياس العالمي، بعدما قارب في الأيام القليلة السابقة عتبة 140 دولار للبرميل. كما تم اتخاذ قرار من "أوبك بليس" يوم 02 مارس 2022 برفع الانتاج العالمي للنفط، وذلك لمواجهة الطلب العالمي المتزايد على الطاقة، أين سيصل إنتاج روسيا في الاشهر المقبلة ومع نهاية شهر مارس إلى 10,04 مليون برميل في اليوم من النفط الخام والمكثفات و1,23 مليون برميل في اليوم من سوائل الغاز الطبيعي (OPEC, 2022). وهو ما **ينفي صحة الفرضية الثالثة** التي جاءت على أساس أنّ العقوبات المفروضة من دول الغرب خفضت أسعار الطاقة والغاز والمعادن الروسية على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا. ويؤكد عكس هذا تمامًا بارتفاع الأسعار النفط والغاز والمعادن الروسية في السوق العالمية إلى مستويات قياسية بعد الغزو العسكري على أوكرانيا.

– **التضخم**: بالنسبة للتضخم في روسيا فقد ارتفاع بشكل ملفت منذ بداية الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 فيفري 2022. حيث، وحسب البنك المركزي الروسي (CBR) بلغت نسبة التضخم نهاية شهر فيفري 2022: 9,2% في مقابل 7,5% نهاية شهر أكتوبر من سنة 2021. وقد تعدت هذه النسبة نسبة التضخم المتوقع في الاقتصاد الروسي، والتي تم تحديدها سابقًا في حدود 4% فقط (**لمزيد من المعلومات ينظر الملحق رقم 01**). وهو ما **يؤكد صحة الفرضية الخامسة** التي جاءت على أساس أنّ العقوبات المفروضة من دول الغرب وحلفائهم رفعت معدل التضخم في روسيا على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا. ووجب أنّ نشير كذلك إلا أنّ الغزو الروسي لأوكرانيا لم يؤثر فقط على معدلات التضخم بمناطق الصراع بل أثر على كامل الاقتصاد العالمي. حيث، ارتفعت معدلات التضخم بشكل كبير، لارتفاع أسعار المواد الطاقوية والغاز في الدول المستوردة للطاقة والغاز وعلى رأسها الدول الأوربية. وكذا، أسعار الغذاء العالمي حسب أخر التقارير العالمية والمؤشرات الاقتصادية (Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), 2022)، (**لمزيد من المعلومات ينظر الملحق رقم 04**)

وأخيرًا وليس أخرًا، يمكن القول أنّ للغزو الروسي على أوكرانيا عواقب إنسانية لن تسلم منها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إذا ما ستمر الغزو، فالمنطقة بمثابة جار لأوكرانيا ولروسيا. حيث، وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن بعض بلدان المنطقة أيضاً قريبة جداً من أوكرانيا وروسيا كشركاء تجاريين. وبالتالي، فإن آثار الأزمة ستكون ملموسة – وإن كانت بدرجات متفاوتة– على اقتصاديات المنطقة، فقد تكون لها تبعات سلبية مُضاعفة على مستويات الأمن الغذائي والرفاه، وتعطُّل سلاسل الإمداد، ومشكلات داخلية تخص كل بلد من بلدانها. ويري المختصون وعلى رأسهم "**فريد بلحاج**" بصفته رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أنّه، يمكن تلخيص القنوات الرئيسية لتأثير الغزو الروسي على أوكرانيا في خمس (05) فئات وهي (Belhaj, 2022):

– **زيادات أسعار النفط والغاز**: لا يمكن أنّ يكون هناك رابح من حرب مدمرة كالحرب في أوكرانيا، لكن البلدان المصدرة للمواد الهيدروكربونية مثل قطر والسعودية والكويت وليبيا **والجزائر**، قد تشهد تحسناً في أرصدة المالية العامة وميزان المدفوعات الخارجية وتعزيز معدلات النمو. ومن المحتمل أيضاً أن تشهد البلدان المصدرة للغاز، على وجه الخصوص، زيادة هيكلية في الطلب من أوروبا، حيث أعلنت سلطات الاتحاد الأوروبي عن اهتمامها بتنويع مصادر إمداداتها من منتجات الطاقة.

– **عزوف المستثمرين عن المخاطر**: جنوحهم إلى الاستثمارات الآمنة (الأمر الذي قد يؤثّر على تدفقات رؤوس الأموال الخاصة على الأسواق الصاعدة ككل).

– **السياحة**: سيؤدي ارتفاع التضخم في روسيا وتراجع قيمة الروبل إلى انخفاض في عدد السياح الروس في المنطقة.

– **صدمات أسعار الغذاء (لاسيما القمح)**: تعتمد بعض الاقتصادات ولاسيما النامية منها اعتمادًا كبيرًا على روسيا وأوكرانيا في الحصول على احتياجاتها من المواد الغذائية. فهذان البلدان هما مصدر أكثر من **75%** من القمح الذي تستورده بضعة اقتصاديات في أوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وأفريقيا (**لمزيد من المعلومات ينظر الملحق رقم 02**). وقد تتضرر هذه الاقتصادات بشكل خاص إذا تعطَّل الإنتاج أو النقل للحبوب والبذور من روسيا وأوكرانيا. وبالنسبة للبلدان الأقل دخلًا، قد يؤدي تعطل الإمدادات وارتفاع الأسعار إلى ازدياد الجوع وانعدام الأمن الغذائي. حيث، ارتفعت أسعار القمح العالمية في أواخر فيفري، مما يعكس إلى حد كبير حالة عدم اليقين في العرض العالمي وسط الاضطرابات المحتملة في الصادرات من أوكرانيا والاتحاد الروسي، وهما مصدرين رئيسيين للقمح. كما أدى انخفاض النشاط التجاري مع أوكرانيا والاتحاد الروسي إلى انخفاض بنسبة **5,3%** و**4,8%** على أساس شهري في أسعار منتجات أوكرانيا والاتحاد الروسي الغذائية، على التوالي. وعلى النقيض من ذلك، أدت العقوبات المفروضة على روسيا والمتمثلة في تجميد صفقات الاستيراد من المنتجات الغذائية الروسية لتحول الناتج في الطلب إلى المصدرين الرئيسيين الآخرين إلى رفع أسعار القمح الأمريكي والأرجنتين وأستراليا بمقدار **2.0** و**2.6** و**2.3%**، على التوالي **(Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), 2022)**، (**لمزيد من المعلومات ينظر الملحق رقم 04**).

– **تحويلات المغتربين**: منذ بدء الغزو الروسي لأوكرانيا يوم 24 فيفري 2022 وحتى قبل ذلك، حين بدأت روسيا في حشد قواتها العسكرية على الحدود الأوكرانية، فر أكثر من مليوني شخص من أوكرانيا إلى بلدان مجاورة في أكبر موجة نزوح في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. ومن المتوقع أن تقفز أعداد اللاجئين إلى 4 ملايين في الأشهر الأولي. ويعد استيعاب هذا التدفق المفاجئ لأعداد كبيرة من القادمين الجدد مهمة صعبة على الحكومات المضيفة، فهو يُشكِّل ضغطا على المالية العامة وعلى تقديم الخدمات، لاسيما الرعاية الصحية التي لا تزال تعاني نقصًا في المعروض مع دخول جائحة كورونا عامها الثالث. علاوةً على ذلك، قد تمتد المعاناة الاقتصادية ويتسع نطاقها خارج شرق أوروبا إلى بلدان تعتمد على تحويلات المغتربين في البلدان المتضررة من الأزمة. على سبيل المثال، تعتمد عدة بلدان في آسيا الوسطى اعتمادًا كبيرًا على تحويلات مغتربيها في روسيا، وتؤلِّف هذه التحويلات في بعض الحالات ما يصل إلى **10%** من إجمالي الناتج المحلي لهذه البلدان. ومن المحتمل أن يشهد كثيرٌ من بلدان آسيا الوسطى هبوط تحويلات المغتربين بسبب الصراع . **(Indermit, 2022)**

وعليه، يمكن القول أنّ الجزائر وبحكم طبيعة علاقاتها الروسية والأوكرانية وفي إطار التشابك الاقتصادي العالمي، سيكون لها نصيب حتمًا من الآثار الاقتصادية السلبية والايجابية على غرار دول العالم الأخرى. وفيما يلي نوجز أهمها:

❖**الآثار السلبية:** تتمثل الآثار والتوقعات السلبية للاقتصاد الجزائري من الغزو الروسي لأوكرانيا، وكذا العقوبات المفروضة على روسيا. فيما يلي:

– **ارتفاع تكاليف تحقيق الأمن الغذائي:** باعتبار الجزائر من بين الدول التي لازالت تستورد بعض المنتجات الغذائية والزراعية كالقمح من السوق العالمية، فإنها حتمًا وفي ظل المعطيات العالمية الحالية ستتحمل تكاليف إضافية لاستراد المواد الغذائية وعلى رأسها القمح الذي عرف ارتفاع في أسعاره العالمية قاربت **3%** على غرار بعض المنتجات الغذائية الأخرى المستوردة **(لمزيد من المعلومات ينظر الملحق رقم 02 و04)**.

– **ارتفاع الضغوط الدولية وتضارب المصالح:** سيضع الوضع العالمي المتأزم جراء الغزو الروسي لأوكرانيا، بعض الدول أمام خيارات صعبة لتوفيق بين علاقاتها الدولية، ولاسيما تلك التي تجمع بين علاقات مع دول الغرب وحلفائهم ومع روسيا وحلفائها، نتيجة التضارب بين المصالح والانقسام العالمي الذي نعيشه اليوم بين داعم لأوكرانيا وداعم لروسيا في صورة ثنائية قطبية جديدة. والجزائر ونظرًا لطبيعة علاقاتها مع الطرفين عليها أنّ تكون أكثر حذرًا في التوفيق بين علاقاتها مع الطرفين، وخاصتنًا في حال استمرار الغزو وتطور، حفاظًا على مصالحها ولاسيما الاقتصادية منها في ظل الوضع الاقتصادي الجزائري الحالي والذى يسعى التخفيف من التبعية المفرطة وتحقيق مستوى مقبول من الاستقلالية.

– **الذعر الاقتصادي:** تؤدى الازمات والمخاطر العالمية لتخوف الأفراد من حدوث خلل في التمويل بالسلع والخدمات الضرورية، ولاسيما ما تعلق بالأمن الغذائي، وفي الدول النامية والفقيرة التي لازالت تعتمد على استيراد الغذاء، وهو ما يحدث موجات طلب استثنائية قد يعجز العرض المحلى على محاراتها، مما يؤدى إلى ارتفاع أسعارها وفتح الباب أمام بعض الانتهازيين لاستغلال الفرصة في رفع الأسعار والمضاربة في المنتجات من خلال نشر بعض المعطيات والإشاعات، وحتى المغالطات التي تحمل جزء من الحقائق فقط. والجزائر عانت ولازالت تعاني من هذا الاشكال الاقتصادي منذ تفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد-**19** مع بداية سنة **2020**. لهذا وجب على الجهات الوصية والرسمية التدخل وبشكل مباشر في توضيح الحقائق، ومواجهة الذعر القائم في الأسواق المحلية على احتمال حدوث ندرة في المنتجات الزراعية المستوردة من روسيا وأوكرانيا على خلفية الغزو العسكري، ولاسيما ما تعلق بالقمح ومادة السميد واسعة الاستهلاك في الجزائر.

– **الكشف عن حجم عمليات الاستيراد:** لن يقتصر تأثير عقوبة منع البنوك الروسية من استخدام نظام سويفت على الاقتصاد الروسي فقط، بل سيؤثر أيضاً بطريقة غير مباشرة على الدول التي لديها تجارة مع روسيا. والجزائر تعتبر من الدول التي تستورد من روسيا عدد من المنتجات وعلى رأسها الأسلحة والمعدات العسكرية، وكذا بعض المنتجات الزراعية كالقمح. بالإضافة إلى هذا فقد تتسبب بعض العقوبات المفروضة على روسيا، ولاسيما العقوبة الاستخباراتية لتايوان والمتمثلة في الرقابة وتتبع القواعد التفاعلية على الصادرات الرئيسية الروسية في كشف حجم عمليات التسلح لبعض الدول، وعلى رأسها الجزائر التي تعتمد كثيرًا على روسيا في عملية التسلح، والتي تعتبر من العمليات العسكرية التي تتميز بالسرية.

– **ارتفاع تكاليف شركات النقل وتكاليف الإجلاء:** يؤدي توقف بعض الرحلات الجوية المبرمجة إلى مناطق الصراع في أوكرانيا وروسيا أو تغير مسارها إلى تحمل تكاليف إضافية لشركات النقل المحلية، التي لازالت تعاني من خسائر إجراءات الاغلاق والحجر الصحي بعد عامين من تفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد-**19**. إضافتًا إلى تحمل الدولة لتكاليف أو جزء من تكاليف إجلاء الجالية في منطقة الصراع.

– **انخفاض تحويلات المغتربين:** لا تتوفر معطيات دقيقة حول تحويلات المغتربين من روسيا وأوكرانيا في السنوات السابقة، لكن حتمًا هي موجودة ولو كانت بسيطة، وتوقفها أو انخفاضها يعني أنّ الاقتصاد المحلي فقد جزء من المداخيل من العملة الصعبة التي تدعم الخزينة العمومية ولو بشكل طفيف. والتي تعتبر أداة أكثر إنتاجية ووسيلة ممتازة للتمويل الإنمائي.

– **احتمال تحمل تكاليف تتعلق باللجوء:** في حالة استمر الغزو الروسي لأوكرانيا أو تطور سيؤدى هذا إلى احتمال ارتفاع عدد اللاجئين من بلد يبلغ عدد سكانه أزيد من 44 مليون نسمة، وهو ما يهدد بكارثة إنسانية قد تمتد تداعياتها إلى دول شمال إفريقيا.

– **تهديدات السلم النووي:** بالرغم من أنّ هذا الاحتمال ضعيف الحدوث إلى أنّه غير مستبعد، وهو لا يهدد الجزائر وفقط بل هو تهديد عالمي حقيقي لا يستثني أحد ولن يخرج منه أي طرف سالم.

❖ **الآثار الايجابية:** تتمثل الآثار والتوقعات الايجابية للاقتصاد الجزائري من الغزو الروسي لأوكرانيا، وكذا العقوبات المفروضة على روسيا. فيما يلي:

– **ارتفاع أسعار وكميات إنتاج الطاقة والغاز:** عرفت أسواق البترول العالمية مع مطلع سنة **2022** انتعاشا في الأسعار، بعد أزمة تراجع شهدتها أسواق الطاقة والغاز بعد تفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد-**19**. حيث قارب سعر النفط الجزائري عتبة **140** دولار أمريكي لبرميل برنت. وقد أعلن مؤخرًا في اجتماع "أوبك بليس" وعلى خلفية الأوضاع العالمية مع مطلع **2022** والاضطرابات الجيو سياسية، عن احتمالية ارتفاع الطلب العالمي على النفط في سنة **2022**. وبالتالي، رفعت من حجم حصص الإنتاج، لترتفع بذلك حصة الجزائر من **982** ألف برميل يومًا في شهر فيفري **2022** إلى أكثر من مليون برميل يومًا **(OPEC, 2022, p. 01)**. وهو ما من شأنّه دعم مداخيل الخزينة العمومية بشكل كبير وتوفير نوعًا من الأريحية في تغطية النفقات وحتى إقامة مشاريع تنموية جديدة.

– **فرصة لإعادة هيكلة العلاقات الدولية وضبطها:** في وقت بدأت بعض الدول في قطع علاقاتها مع بعضها البعض وخاصتنًا مع روسيا، ولا سيما ما تعلق بقطع الامدادات بالغاز والبترول عن أوروبا. وجب اليوم التفكير في توجهات هذه الدول للحصول على هذا المورد الهام لها مستقبلًا، والتفكير في بعض النقاط الاقتصادية والسياسية التي تخدم الجزائر والتي يمكن استعمالها كنقاط ضغط على الدول الغربية. وهذا، دون الاضرار بالعلاقة مع الطرف الروسي.

– **التشجيع على التنويع الاقتصادية:** بما أننا أصبحنا نعيش في زمن التطورات السريعة والأزمات المفاجأة، فقد أصبح من الضروري بناء اقتصاد أكثر تنوعًا وأكثر مرونة وقدرتنًا على تلبية احتياجاتنا الوطنية في أي مكان وزمان. وهذا لن

يكون ممكن في الجزائر إلا بالابتعاد عن الاقتصاد الريعي، والبدء في استثمارات محلية منتجة في مجالات الزراعة والصناعة الغذائية والتحويلية والسياحة والثقافة والصيد وتربية المائيات وغيرها. لا سيما وأنّ الاقتصاد الوطني بدأ يستفيد نوعًا ما من هذا الوضع الجيو سياسي بين روسيا وأوكرانيا بارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية.

– **التوجه نحو تخفيف التبعية المفرطة:** تؤكد مرة أخرى هذه الأزمة الجيو سياسية ضرورة التفكير بجدية في التخلص من التبعية المفرطة للدول الأجنبية على اختلاف توجهاتها، وضرورة إدراك حجم المخاطر التي تواجهنا جراء محاولتنا المتكررة للحاق بالركب. وخاصتنًا فيما تعلق بتوفير قاعدة أساسية لإدارة الاقتصاد الوطني بعيدًا عن أي تدخل أجنبي لدعم الضمانات وتخفيف المخاطر والضغوط الدولية قدر المستطاع.

كل هذا، **يؤكد صحة الفرضية السادسة جزئيًا**، والتي تعتبر أنّ استمرار العقوبات المفروضة على روسيا مع استمرار الغزو الروسي لأوكرانيا، من المتوقع أنّ يؤثر بالسلب على الاقتصاد الجزائري نظرًا لطبيعة العلاقات بين البلدين. بحيث، وبالإضافة إلى الآثار السلبية للعقوبات المفروضة على الاقتصاد الروسي من دول الغرب وحلفائهم والمتمثلة في ارتفاع أسعار الغذاء العالمي، والذعر الاقتصادي وكشف بعض المعاملات ذات الطابع السري بين البلدين وغيرها. هناك أثار تعتبر إيجابية وفرصة حقيقة يجب استغلالها اقتصاديًا لتحقيق بعض المكتسبات الاقتصادية في ظل حرب عالمية اقتصادية مستمرة، على غرار رفع كميات الانتاج من المواد الطاقوية والبترولية وارتفاع أسعارها في السوق العالمية. وكذا، فرصة لتخفيف التبعية المفرطة للاقتصاد الوطني، والعمل على تنويع الاقتصاد واستحداث أساليب وآليات محلية **100%** جزائرية لتحقيق الإدارة الجيدة للاقتصاد الوطني مستقبلًا، وبعيدًا عن أي تهديدات وضغوطات دولية قد تؤثر من بعيد أو قريب على الأمن القومي في الجزائر.

4. الخاتمة:

في نهاية هذه الدراسة، يمكن القول أنّ الغزو الروسي لأوكرانيا في **24** فيفري **2022** جاء كرد فعل لفرض الوجود الروسي في المنطقة، وردع لامتدادات دول الغرب وحلف الناتو وحلفائهم نحو الشرق. وقد خلفت هذه الأزمة الجيو سياسية نوعًا من التجاذب الثنائي القطبية، بين دول دعمة روسيا في غزوها العسكري بطريقة مباشرة وغير مباشرة كالصين وكوريا الشمالية، ودول الغرب وحلفائها التي رفضت هذا الغزو على أوكرانيا وبدأت منذ يومه الأول في فرض عقوبات على روسيا لضغط عليها لسحب قواتها. لهذا جاءت هذه الدراسة للبحث عن مدى تأثير هذه العقوبات على الاقتصاد الروسي خلال فترة الدراسة. ومن خلال الإجابة على التساؤلات السابقة واختبار صحة الفرضيات، توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

1.4 نتائج الدراسة: بناءًا على كل ما سبق توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها ما يلي:

– يرتكز الاقتصاد الروسي على عديد القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، من أهمها: قطاع الطاقة والمعادن، الفلاحة وصيد الأسماك، الصناعة بكل أنواعها، التجارة. وبدرجة أقل السياحة والأسفار والنقل والمواصلات، بالإضافة إلى بعض القطاعات الثانوية الأخرى؛

جاء استقلال أوكرانيا عن الاتحاد الروسي سنة **1997** تحت ضغوط دولية كبيرة آنا ذاك، حيث أصرت روسيا على عدم انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو مستقبلًا كشرط رئيسي لمنحها استقلالها. بالإضافة إلى شروط أخرى كالامتيازات الاقتصادية، ونظام الدفاع المشترك والدعم العام للمصالح الأجنبية لروسيا؛

يرجع السبب الرئيسي لغزو روسيا لأوكرانيا يوم **24** فيفري **2022** إلى التهديدات الجيو سياسية لدول الغرب وحلف الناتو وحلفائهم في المنطقة؛

العقوبات المفروضة من دول الغرب حصرت نوعًا ما المعاملات المالية والبنكية الدولية لروسيا على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا، خاصتنًا ما تعلق بمنع البنوك الروسية من استخدام نظام سويفت (**SWIFT**) الدولي للمدفوعات.

– العقوبات المفروضة من دول الغرب وحلفائهم أدت إلى خفض قيمة العملة الروسية بما يقارب **50%** على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا في وقت قصير؛

– العقوبات المفروضة من دول الغرب رفعت تكاليف شركات النقل الروسية باختلافها على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا. حيث، أثرت عقوبات الغرب على شركات الطيران بشكل كبير من خلال توقيف عمليات استيراد بعض المنتجات الروسية وتعليق بعض الرحلات الجوية من وإلى روسيا. وعلى أثره نقلت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني في **14** مارس **2022** تصنيف خمس (**06**) شركات نقل روسية على تصنيف المراقبة السلبية (**RWN**)، لارتفاع مخاطر عدم السداد وبعض المخاطر المالية والتجارية لشركات النقل الروسية، بالإضافة إلى الصدمة الشديد في بيئة العمل الروسية خلال هذه الفترة؛

– العقوبات المفروضة من دول الغرب رفعت أسعار الطاقة والغاز والمعادن الروسية في السوق العالمية على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا. حيث، وصل سعر البرميل من النفط الروسي يوم **15** مارس إلى أزيد من **100** دولار للبرميل، مع رفع حجم الإنتاج إلى **11,27** مليون برميل في اليوم. أما فيما تعلق بالمعادن فقد ارتفعت أسعارها هي الأخرى في السوق العالمية عن سعرها قبل الغزو بيوم واحد (**ينظر الملحق رقم 03**)؛

– العقوبات المفروضة من دول الغرب وحلفائهم رفعت معدل التضخم في روسيا على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا. حيث، بلغت نسبة التضخم نهاية شهر فيفري **2022**: **9,2%** في مقابل **7,5%** نهاية شهر أكتوبر من سنة **2021**. وقد تعدت هذه النسبة نسبة التضخم المتوقع في الاقتصاد الروسي والتي تم تحديدها سابقًا في حدود 4% فقط؛

– استمرار العقوبات المفروضة على روسيا مع استمرار الغزو الروسي لأوكرانيا، من المتوقع أنّ يؤثر بالسلب على الاقتصاد الجزائري خاصتنًا فيما تعلق بارتفاع المواد الغذائية والزراعية المستوردة كالقمح، والذعر الاقتصادي وتهديد الأمن القومي، وكشف بعض المعاملات العسكرية ذات الطابع السري مع روسيا، وارتفاع الضغوط الدولية وتكاليف شركات الطيران وإجلاء الرعاية، بالإضافة إلى فقدان بعض تحويلات المغتربين من منطقة الصراع؛

– كما، أنّ استمرار العقوبات المفروضة على روسيا مع استمرار الغزو الروسي لأوكرانيا، من المتوقع أنّ يؤثر بالإيجاب على الاقتصاد الجزائري أيضًا، خاصتنًا فيما تعلق بارتفاع كميات الانتاج من المواد الطاقوية والبترولية، والتي وصلت لأزيد من مليون برميل في اليوم، وارتفاع أسعارها في السوق العالمية التي قاربت **140** دولار للبرميل على خلفية الغزو العسكري. بالإضافة إلى إمكانية إعادة هيكلة العلاقات الدولية وضبطها مع بعض الدول، وكذا التفكير الجذري في تنويع الاقتصاد وتخفيف التبعية المفرطة؛

2.4 اقتراحات الدراسة: في ضوء نتائج الدراسة الحالية وفي ظل الأوضاع العالمية الراهنة تقترح الدراسة على الجهات الوصية في الجزائر ما يلي:

– **المحافظة على علاقة الجزائر مع أطراف الصراع:** وهذا للحفاظ على مصالح البلاد الاقتصادية، من الانقسام الدولي بين مساند لروسيا وأكرانيا. وهذا من خلال الحياد الإيجابي؛

– **التخفيف من التبعية المفرطة للدول الأجنبية:** وهذا بالاستفادة من تجربة روسيا في إيجاد البديل لإدارة اقتصادها بعيدًا عن التبعية لدول الغرب وحلفائهم، ولاسيما باستحداثها لأنظمة دفع دولية لتحصيل إيراداتها، وتجنب التبعية المفرطة؛

– **استغلال إرادات الموارد الطاقوية والغاز:** بما أنّ الاقتصاد الجزائري لزال قائم بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات والبترول بدرجة كبيرة، ومع الارتفاع في أسعارها دوليًا وحتى في حجم الإنتاج فحتمًا سيولد هذا قيم إضافية، يجب توظفها في قطاعات واستثمارات منتجة فعليًا، أو في تشيد البنا التحية الضرورية وذات الأولوية في التوجهات الاقتصادية المستقبلية كتشييد الطرق والسكك الحديدية، والمطارات وغيرها؛

– تنويع الاقتصاد الوطني: لعل، أهم ما يلاحظ على الاقتصاد الروسي هو تنوعه وشموليته، وهو ما جعله يصمد في وجه العقوبات الغربية، وحتى يستعمل كنقطة ضغط على الاقتصاد العالمي ككل. لذا، وجب علينا اليوم دعم القطاعات التي تستطيع تلبية متطلباتنا واحتياجات الداخلية، وحتى أنّ تنافس عالميًا كقطاعات الفلاحة والصيد البحري والسياحة؛

5.قائمة المراجع:

1. Al Jazeera Staff. (2022, March 03). *List of sanctions against Russia after it invaded Ukraine*. Retrieved 03 13, 2022, from News Aljazeera, Russia-Ukraine war: https://www.aljazeera.com/news/2022/2/25/list-of-sanctions-on-russia-after-invasion

2. Andrianova, A. (2022, 02 18). *Russia's Economy Grew 4.7% in 2021, Quickest Pace Since 2008*. Retrieved 03 10, 2022, from Bloomberg: https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-02-18/russian-economy-grew-4-7-in-2021-quickest-pace-since-2008

3. Bank of Russia. (2022). *Official exchange rates on selected date*. Retrieved 03 2022, from Databases Foreign Currency Market: https://www.cbr.ru/eng/key-indicators/

4. Bank of Russia. (2022). *Reference prices for refined precious metals*. Retrieved 03 15, 2022, from Databases, Precious Metals: https://www.cbr.ru/eng/hd_base/metall/metall_base_new/?UniDbQuery.Posted=True&UniDbQuery.From=23.02.2022&UniDbQuery.To=15.03.2022&UniDbQuery.Gold=true&UniDbQuery.Silver=true&UniDbQuery.Platinum=true&UniDbQuery.Palladium=true&UniDbQuery.so=1

5. Bebler, A. (2015). Crimea and the Russian-Ukrainian Conflict. *ROMANIAN JOURNAL OF EUROPEAN AFFAIRS , 15* (01), 35 ،54.

6. Belhaj, F. (2022, March 07). *Compounded stress: The impact of the war in Ukraine on the Middle East and North Africa.* Retrieved 03 11, 2022, from world bank: https://blogs.worldbank.org/arabvoices/compounded-stress-impact-war-ukraine-middle-east-and-north-africa

7. Bilefsky, D., Richard Pérez, P., & Nagourney, E. (2022, March 11). *The Roots of the Ukraine War: How the Crisis Developed*. Retrieved 03 13, 2022, from nytimes: https://www.nytimes.com/article/russia-ukraine-nato-europe.html

8. britannica. (2022). *Economy of Russia*. Retrieved 03 11, 2022, from Russia: https://www.britannica.com/place/Russia/Government-and-society

9. Fitch Ratings. (2022, 03 14). *Fitch Downgrades 6 Russian Insurers*. Retrieved 03 15, 2022, from RATING ACTION COMMENTARY: https://www.fitchratings.com/research/insurance/fitch-downgrades-6-russian-insurers-14-03-2022/dodd-frank-disclosure

10. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (2022, 03 10). *Prices of all major cereals increased in February*. Retrieved 03 15, 2022, from INTERNATIONAL AND DOMESTIC PRICES: https://www.fao.org/giews/food-prices/international-prices/detail/en/c/1476292/

11. Funakoshi, M., Lawson, H., & Kannaki, D. (2022). *The latest sanctions and actions taken against Russia by countries, major companies and organisations*. Retrieved 03 13, 2022, from Tracking sanctions against Russia: https://graphics.reuters.com/UKRAINE-CRISIS/SANCTIONS/byvrjenzmve/

12. Gurvicha, E., & Prilepskiy, I. (2015). The impact of financial sanctions on the Russian economy. *Russian Journal of Economics , 01* (04), 359-385.

13. Indermit, G. (2022, MARCH 09). *Developing economies must act now to dampen the shocks from the Ukraine conflict*. Retrieved 03 11, 2022, from world bank: https://blogs.worldbank.org/voices/developing-economies-must-act-now-dampen-shocks-ukraine-conflict.

14. Jeremy S, S. (2007). Secrets hurt: how SWIFT shook up Congress, the European Union, and the US banking industry. *NORTH CAROLINA BANKING INSTITUTE , 11* (01), 397-420.
15. Knight, D. (2021, 12 01). *Russia Economic Report*. Retrieved 03 10, 2022, from 46th Issue of the Russia Economic Report: https://www.worldbank.org/en/country/russia/publication/rer.
16. Menkhoff, L., Sarno, L., Schmeling, M., & Schrimpf, A. (2017). Currency value. *The Review of Financial Studies , 30* (02), 416-441.
17. Molchanov, M. A. (2002). *Political culture and national identity in Russian-Ukrainian relations.* Texas A&M University Press College Station, United States of America, Available at SSRN 2874046 : Library of Congress Cataloging-in-Publication Data.
18. Olsza*f*ski, T. A. (2001). Olsza*f*ski, T. A. (2001). Ukraine and Russia: mutual relations and the conditions that determine them. *Central European Studies* (01), 33-50.
19. OPEC. (2022). *OPEC Monthly Oil Market Report – March 2022.* 60.
20. Perifanis, T., & Athanasios, D. (2017). An Econometric Model for the Oil Dependence of the Russian. *International Journal of Energy Economics and Policy (IJEEP) , 07* (04), 7-13.
21. Qiu, T., Zhang, R., & Gao, Y. (2019). Ripple vs. SWIFT: Transforming cross border remittance using blockchain technology. *Procedia computer science* (147), 428-434.

6.الملاحق:

الملحق رقم (01): التضخم الاقتصادي في روسيا (نهاية شهر فيفري 2022)

Source: (Bank of Russia, 2022).

الملحق رقم (02): نسبة أهم صادرات روسيا وأوكرانيا من الصادرات العالمية (2021)

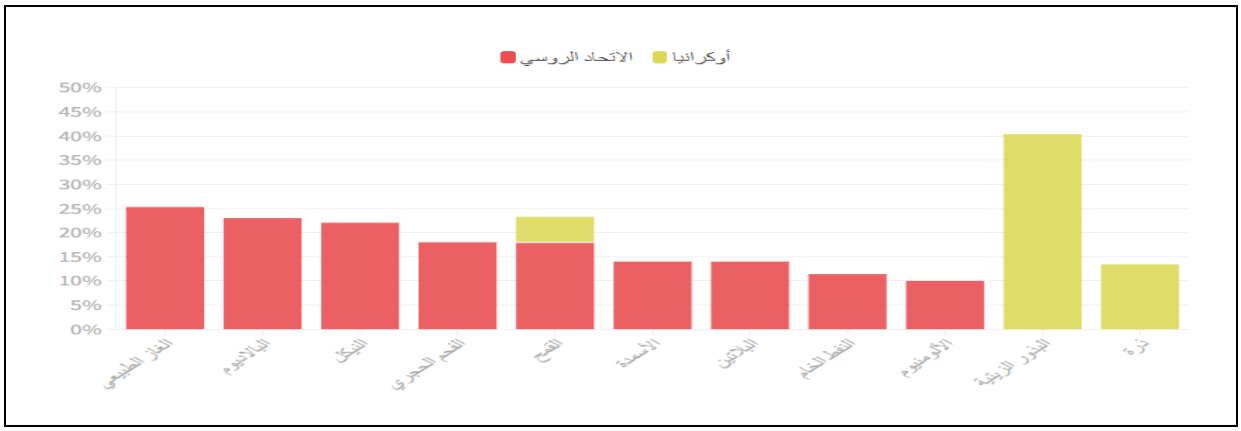

Source: (Indermit, 2022)

الملحق رقم (03): تطور أسعار المعادن الثمينة الروسية خلال الفترة (23-2-2022 إلى 15-03-2022)

الوحدة: روبل لكل جرام

التاريخ	الذهب	الفضة	البلاتين	البلاديوم
15.03.2022	7,265.0700	95.0200	3,870.3100	**9,462.8100**
12.03.2022	7,475.2100	97.3900	4,001.3900	**11,103.3000**
11.03.2022	7,731.4200	101.3000	4,164.4000	**11,366.9400**
10.03.2022	7,610.1600	97.4900	4,295.7700	**11,196.6200**
06.03.2022	6,617.8000	85.5600	3,714.9200	**10,086.7700**
05.03.2022	6,612.7000	86.1000	3,694.5100	**9,494.8300**
04.03.2022	6,953.9900	90.1000	3,912.8300	**9,880.8800**
03.03.2022	6,393.4000	81.7900	3,531.9700	**8,800.0500**
02.03.2022	5,664.7300	71.8200	3,123.7200	**7,565.9600**
01.03.2022	5,725.1000	72.8200	3,197.4900	**7,492.8900**
26.02.2022	5,136.3100	68.0000	2,833.8800	**6,634.7800**
25.02.2022	5,501.1900	67.3700	3,127.4100	**7,322.4400**
23.02.2022	4,899.6000	61.3700	2,800.1400	**6,151.0000**

Source: (Bank of Russia, 2022)

الملحق رقم (04): تطور أسعار المنتجات الغذائية المصدرة لأوكرانيا وروسيا والولايات المتحدة وفرنسا خلال الفترة (أفريل 2020 إلى نهاية شهر فيفري 2022)

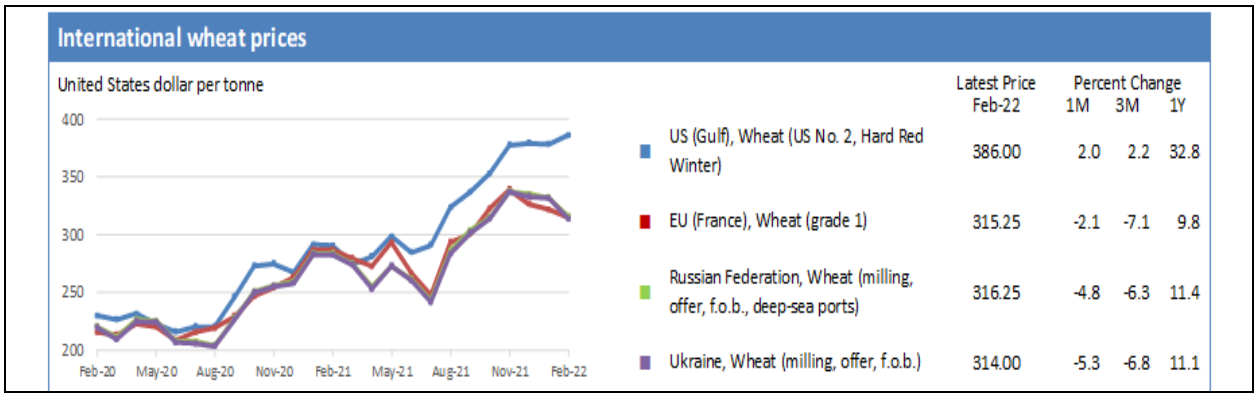

Source: (Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), 2022)

الملحق رقم (05): تطور الطلب وأسعار على النفط (2021 – مارس 2022)

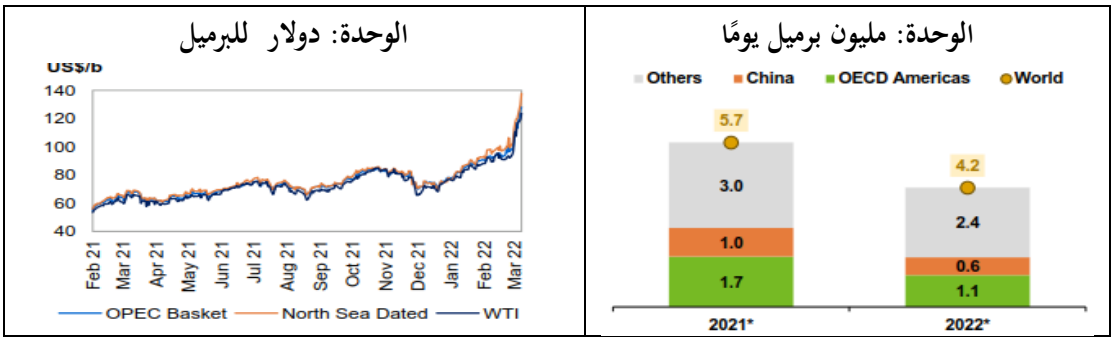

Source: (OPEC, 2022, p. 1)